الكنيسة القبطية بين المحافظة والتحديث

ميلاد حنّا

تعرضت الكنيسة القبطية أخيراً إلى أزمة داخلية بسبب خلاف وقع بين راهب متعلم مثقف كان أصلاً مهندساً، وبين البابا الذي تصور أنه قد خرج عن طاعته بتطوير مباني كنيسة أبو سيفين بحي مصر القديمة بجنوب القاهرة وإعادة تخطيط المنطقة حولها دون إذن صريح من البابا شنودة.

وجاء هذا الحادث البسيط وكأنه زلزال هز الكنيسة القبطية من الداخل وأثبت أن أجهزتها الداخلية لم تعد كافية أو قادرة لمواجهة متطلبات العصر والأنشطة المتزايدة للكنيسة داخل مصر وخارجها.

وهذا الحادث إنما يعيد طرح الموضوع القبطي في مصر برمّته. ذلك أن الأقباط وبصرف النظر عن نسبتهم العددية (والتي تتراوح بين 6 في المئة كما تعلن الأرقام الرسمية و12 في المئة كما يعلن في الأحاديث حتى أحاديث التيارات الرسمية) هم بالفعل جزء نشط وفعال في كل المجالات، حتى استقرت المقولة التي تتكرر كثيراً وهي أنهم جزء رئيسي من نسيج الشعب المصري. وقد تأكدت أخيراً عندما انعقد مؤتمر لبحث مشاكل الأقليات في الوطن العربي، وبالاتفاق مع هيئات دولية مهتمة بموضوع الأقليات، وكان أن تم الاحتجاج أول الأمر من الحكومة السودانية لإدراج مشاكل جنوب السودان واحتمال دعوة جون قرنق للمؤتمر، ثم كان أن احتجت الحكومة العراقية على عرض مشكلة الأكراد باعتبارهم أقلية لها مشاكلها مع كل من العراق وتركيا وسورية. ولكن الحكومة المصرية لم تعر اعتراض السودان والعراق اهتماماً يذكر، وأصرت على انعقاد المؤتمر في القاهرة، إلا أنه ما أن اعتُرض على عرض مشاكل الأقباط كأقلية في مصر، حتى احتج المسلمون قبل الأقباط،

وكانت المبادرة بمقال شهير كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل يرى فيه أن الأقباط ليسوا أقلية ولكنهم جزء أساسي من النسيج الثقافي والحضاري لشعب مصر، وبالفعل رحل المؤتمر وعقد في قبرص وقاطعه معظم المصريين.

وهذا الأمر إن دل على شيء فهو أن للأقباط قبولاً عاماً في مصر ويعود ذلك إلى ظروف تاريخية لم تتوافر للعديد من الدول العربية المجاورة حيث استمرت المسيحية في مصر بشكل سلس وطبيعي، بينما تضاءلت أو اختفت في بلدان عربية كثيرة، ومن ثم عاشت مصر «تعددية دينية» لقرون طويلة أهّلتها أن تسبق آخرين في قبول «التعددية السياسية».

ولعل نقطة البداية التاريخية تقود إلى ظروف وملابسات دخول العرب لمصر عام 641م وكيف أن الأنبا بنيامين البطريرك القبطي هرب من اضطهاد الأمبراطور المسيحي البيزنطي هرقل، ثم ما حدث من استدعاء عمرو بن العاص للأنبا بنيامين من مخبئه، الأمر الذي أدى لدخول الإسلام إلى مصر بدون عنف، بل بالقبول والرضا. فقد رحب الأقباط بمقدم العرب هروباً من بطش الأمبراطورية البيزنطية المسيحية التي اضطهدت أقباط مصر بسبب تمسكهم بالعقيدة الأرثوذكسية والتي كانت تخالف عقيدة الملكانيين.

وهكذا استمرت المسيحية القبطية معايشة للإسلام الذي ظل ينمو تدريجياً خلال ثلاثة قرون بعد الفتح، فضلاً عن تعايش اللغة القبطية مع اللغة العربية هذه المدة الطويلة، الأمر الذي أدى إلى قبول المسيحية القبطية بجوار الإسلام الذي تمصّر من خلال تفاعل حضاري فريد، لأن كلاً منهما يرتكز حضارياً على أرضية مشتركة في هذا الشرق. وكانت نقطة التحول الكبرى دخول الفاطميين إلى مصر في القرن العاشر بقيادة جوهر الصقلي، وصار المعز لدين الله أول خليفة للدولة الفاطمية، وكان طبيعياً أن يضغط على الأقباط ليتحولوا إلى المسيحية لتكون مصر مقراً للخلافة الشيعية في مواجهة الخلافة العباسية السنية في بغداد. ومن وقتها صار التحول التدريجي إلى الإسلام وصار المسلمون أغلبيةً عددية، وقابل ذلك تحول تدريجي آخر من اللغة القبطية إلى العربية، إلى أن جاء القرن الثاني عشر، فأصدر البطريرك غبريال بن شريك قراراً بطريركياً بأن

يتحدث الأقباط العربية وأن تتقهقر القبطية إلى الأديرة، ومن وقتها أصبحت الصلوات والقداديس بالعربية والقبطية، ولكن الأقباط العاديين والذين تطلق عليهم تسمية «علمانيين» ـ أي من لا يحملون رتبة كنسية ـ لا يتحدثون إلا بالعربية بل قاموا بحملة واسعة لترجمة الأدب والتراث إلى العربية وصار منهم متفقهون فيها مثل ساويرس بن المقفع أسقف الأشمونيين وأولاد العسال، وفي ضوء ذلك كانت منهم الأجهزة الإدارية والمالية للحكام في كل العصور التي تلت: فمنهم الوزراء ومساعدو الوالي في قمة السلطة، كما كان منهم المتعاملون بالمسائل المالية والإدارية في معظم القرى لإتقانهم مسائل جمع الضرائب ومسك الحسابات المسماة «الدوبيا»، وظل هذا الأمر معاشاً حتى منتصف هذا القرن، وقد عاصرت وشاهدت شخصياً أحوالاً كثيرة لحالات كان عمدة القرية الثري فيها مسلماً ولكن ثروته أمانة لدى صراف القرية القبطي لأنه موضع ثقة.

أسوق كل هذا السرد السريع لأوضح أن لمصر خصوصيتها في العلاقة بين الأقباط والمسلمين والتي أدت إلى استمرار وجود الأقباط بترحيب كامل وفي نسق فريد من نوعه، وهو نموذج جدير بالدراسة والفحص والتحليل له ملامح رئيسية تتلخص في ما يلي:

1 ـ قبط مصر جزء أصيل من نسيج الشعب المصري، إذ لا ولاء لهم إلا لمصر ولا توجد أي فوارق ثقافية أو انثروبولوجية بينهم وبين المصريين المسلمين، وهم منتشرون في كل موقع وفي كل الشرائح الاجتماعية ومن ثم فهم يقاومون أي محاولة لأن يكونوا «غيتو» يتجمعون في منطقة أو محافظة أو مهنة، بل هم منتشرون في كل موقع جغرافي وفي كل نشاط إنساني وهذا هو سر قوتهم وفاعليتهم. وفي أوقات السلام الاجتماعي والديني، ينشطون ويتفاعلون ويكوّنون ثروات يخصصون جزءًا منها لتمويل المؤسسة الدينية (الكنيسة) كنوع من التأمين للزمن، وبالفعل في أوقات التعصب والاضطهاد، وكانت أموراً واردة في العصور الوسطى التي عشنا خاتمتها، حين كانت الكنيسة والتدين والتقوقع الملاذ، وهكذا استمروا دون صعوبات تذكر.

2 ـ وجود تنافس صحي بين الأقباط والمسلمين في كل القضايا الاجتماعية،

فكان الأقباط أول من فتح الكتاتيب، وتبعهم المسلمون ثم قام المسلمون بفتح مدارس تحفيظ القرآن وكان الرد بأن اهتمت الكنائس بتحفيظ ألحان الكنيسة والقداسات (كان الاهتمام بنشر الإنجيل من خلال الإرساليات في القرن الثامن عشر ولا تزال الترجمة الحالية للإنجيل من نتاج جهود علماء ومترجمي بلاد الشام)، وعندما نهض الأقباط لتعليم البنات وفتحوا مدارس خاصة بذلك انتقلت العدوى الحضارية إلى المسلمين، وكثيراً ما كان الأقباط الأرثوذكس يقلدون الإرساليات التبشيرية من الأميركان في أسيوط والأسقفيين الإنكليز في مصر القديمة، فقاموا بنهضة روحية للعظات ومدارس الأحد لتعليم الأطفال كتقليد للأجانب (وحتى مصطلح مدارس الأحد هو ترجمة دقيقة حرفية عن الإنكليزية). وكانت النهضة الروحية والثقافية في مجال الدين منذ الثلاثينات وكانت رد فعل لحركة نهضوية مقابلة مع نشأة حركة الإخوان المسلمين عام 1928. وهكذا فالعلاقة تبادلية في أنشطة كثيرة.

وعندما قام اليونانيون المستوطنون في مصر بإنشاء جمعية أهلية ترعى مصالحهم الاجتماعية، وبعدها قام الأقباط بإنشاء جمعيات أهلية تنشىء المستشفيات والمدارس والأعمال الخيرية في أواخر القرن الماضي، قامت جمعيات مماثلة تحمل أحياناً الاسم ذاته مع استبدال كلمة قبطية بكلمة إسلامية، فكانت المستشفى القبطية ثم مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية ثم أنشئت أخيراً مدارس الجمعة كرد على مدارس الأحد. وما التوسع الضخم الذي تقوم به جماعات الإخوان المسلمين في خدمة الشباب الجامعي وفتح العيادات الشعبية وغيرها إلا انعكاس لما يقوم به الأقباط والسباق بين الطرفين في الخدمة الاجتماعية تنافس صحي وواحد من عوامل الحراك الاجتماعي.

والأقليات الصغرى البروتستانتية والكاثوليكية لا يزيد تعداد أي منها عن 150 ألف نسمة ولكن نشاطها غالباً ما يسيل لعاب الأقباط الأرثوذكس لأنهم أوسع انتشاراً وأكثر عدداً. وفي الأغلب الأعم تكون المباراة غير ظاهرة، وتنصبُّ على القيام بأمور مفيدة مثل محو الأمية ومقاومة التلوث وتشجيع الصناعات الصغيرة وإنشاء مراكز التدريب المهني والأسر المنتجة وتنمية القرية وما أشبه.

ومن الأمثلة الواضحة ما تم في المنيا عندما نشطت جمعية الخدمات الاجتماعية لطائفة الأقباط الإنجيلية وكان أن أوجدت سباقاً صحياً.

غير أن الأمر لا يخلو من صدامات بين الحين والآخر بفعل أن الدافع والوازع الأساسي ينبعان من الدين، أي يستندان إلى عواطف وجدانية إيمانية تتجاوز الحوار العلمي العقلي المجرد، ولأن التنافس قد يتجاوز الحدود المقبولة وتكبر الفروق في النمو الاجتماعي. ولهذه الأمور وبالذات في الريف موازين حساسة دقيقة.

في هذا الإطار الواسع الفضفاض تبدو أهمية هذه الاحتكاكات التي حدثت أخيراً داخل الكنيسة القبطية. وكيف أنه من الحتمي أن يكون لها تداعياتها، ليس فقط على الهياكل التنظيمية والإدارية والمالية للكنيسة ذاتها. فغالبية الأقباط كان لديهم إحساس بالخوف لم يصل بعد إلى القهر خلال العشرين سنة الماضية نتيجة مسلسل الفتن الطائفية وحرق الكنائس والذي بدأ بكنيسة الخانكة قرب القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1972، ويبدو أنه انتهى أو خفّت حدته مع أحداث القتل على الهوية التي تمت في مركز صنبو بمحافظة أسيوط عام 1992، وتنفس الأقباط الصعداء إذ انتقل الصراع بعد ذلك لاصطياد السياح الأجانب. وبسرعة ظهرت المحاولات لاغتيال الوزراء والمسؤولين، الأمر الذي اضطر أجهزة الدولة لأن تأخذ الموضوع بجدية وحسم. وتبدو الآن ملامح الراحة والتقاط الأنفاس إذ إن العنف والقتل قد تراجعا فيما تبيّن أن المشكلة ليست أمنية فحسب، وإنما هي ثقافية فكرية في المقام الأول.

ولذلك فإن الدولة عليها أن تعدل استراتيجيتها وبسرعة، فتنتقل من الاعتماد على الشرطة وحدها في مقاومة التطرف والإرهاب، وأن تتوجه إلى الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في استمرار المجتمع المدني والدولة القوية.

وأصل إلى القول، إن ما تم من صراع بين راهب والبابا داخل الكنيسة القبطية إنما فجر قضايا أخرى كثيرة يعاني منها المجتمع المصري لأن ظروفه حبلى بالرغبة في التغيير. فالمناخ القاتم الذي جثم على صدور المصريين المستنيرين آن له أن ينقشع، وما الحملة الشرسة التي قامت بها الجهات

الرجعية ضد وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين حول قضية الحجاب في المدارس الابتدائية (أي في سن الطفولة) غير تعبير عن صراع وحراك اجتماعي بين تيار سلفي رجعي وتيار آخر يود الانطلاق إلى القرن القادم بمفاهيم كونية عالمية متحضرة. وقد امتد هذا الصراع بين التيارين إلى الكنيسة القبطية من الداخل، والمنتظر أن يأخذ مساراً متعرجاً طويلاً ينتقل أولاً إلى المجتمع القبطي ذاته فيخرج من التقوقع إلى الفاعلية الداخلية كمرحلة أولى، ثم الفاعلية في المجتمع المصري بأكمله فيما بعد.

بعد ذلك تبقى دراسة أثر الأزمة الأخيرة على العلاقة بين الأقباط والكنيسة ثم بين الكنيسة والدولة. فقد كان واضحاً ومنذ أن عاد البابا شنودة إلى كرسيه عام 1985 تغيّر توجهه العام مع الدولة، وإدراكه بأن الدخول في صدام أو مواجهة معها أمر له «حدود»، ولذلك لاحظ كثيرون أنه قد غيّر موقفه منها حتى هادنها، ولذلك لخص أحد الظرفاء الموقف في مصر بأن شعبية البابا زادت حتى وضع الأقباط في جيبه. وبالتالي كانت الدولة أذكى إذ وضعت البابا شنودة نفسه في جيبها، ولذلك فإن بعض أجهزة الدولة سعدت أو كما يقولون «ضحكت وراء كمها»، للأزمة الأخيرة لأنها هزت الكنيسة من الداخل، وهذا أثّر على شعبية البابا مما دفعه لأن يطلب من الدولة أن تعطي توجيهاً للتخفيف من حملة المجلات القومية، وهو ما تم بالفعل. وبهذا أخذت الدولة لدى الكنيسة «بنطاً»، أما بسطاء الأقباط فأصيبوا بالاكتئاب لأن كل بيت ينقسم على نفسه ينهار، ثم إنه ما كان ينبغي أن ينشر غسيلنا الوسخ خارج البيت، وهذا الوضع سوف يستمر بعض الوقت إلى أن تهدأ الأمور، ولكن ما تم ترك بصمة على الواقع وستكون له تداعياته في الأشهر القادمة.

وفي تقديري فإن العديد من الأقباط سيراجعون موقفهم من التأييد غير المشروط وستتم «صحوة» تجعلهم يؤثرون أن تكون فاعليتهم من خلال مشاركتهم المباشرة في الاقتصاد والحياة العامة والأحزاب بدلاً من وصاية الكنيسة، خصوصاً والمنتظر أن تخف حدة الخوف من الإرهابيين ولو موقتاً، وفي ذلك فاعلية أكبر وتأمين أبقى لدورهم في مصر. فإن تم ذلك ظهرت

آلية الخروج من خندق الأصولية إلى الاستنارة. فقد عاش الأقباط في العشرين سنة الماضية في نوع من الأصولية القبطية والتقوقع غير أنهم غير طامعين في أي سلطة.

وقد لاحظ الأقباط أيضاً أن أوضاعهم منذ 1985 تتدهور فيما يتعلق بوجودهم السياسي، إذ يكاد يكون معدوماً في الحزب الحاكم والوزارة والبرلمان، فيما عدا شخصيات باهتة كأنها حفريات خرجت في عهود مضت وأكلت على كل الموائد، ولذا فهي مكروهة من الكنيسة والأقباط وستضطر الدولة إلى التفاعل المباشر مع الأقباط العلمانيين وتجد أن وزنهم الاجتماعي، وفي التصويت البرلماني، مؤثّر، ومن ثم ستكون علاقتهم مع الدولة ومع كل تكتلات المجتمع أكثر فاعلية مما مضى، حيث استبعدتهم الدولة من «الحوار الوطني» الأخير مما كان له أثر سيىء عليهم، وستكون مشاعرهم أكثر حدة مع الدولة، خصوصاً أن جمهرة من أقباط المهجر لم تكن راضية على موقف الاستكانة من أقباط الداخل في مجموعهم.

لكن دعنا نتأمل قليلاً في الحدث وخلفياته واحتمالاته.

لقد كانت الكنيسة القبطية بمشاكلها الداخلية موضع اهتمام عام ومنافسة صحافية بين المجلات القومية فأخذت بعض المجلات جانب الهجوم، وأخذ البعض الآخر جانب الدفاع بشكل غير مسبوق، ويتساءل الرأي العام المصري والعربي، ما الذي جرى، ولماذا في هذا الوقت بالذات، وهل هي تفجرات مدروسة أو مدسوسة من جهات غير مصرية تحاول النيل من قائد الكنيسة العتيدة، البابا شنودة، كرد على موقفه من مقاومة التطبيع مع إسرائيل في حدود سلطته الدينية (إذ منع الأقباط من زيارة القدس حتى الآن)، أم أن هناك أزمة داخلية حقيقية كتعبير عن صراعات بين القديم والجديد، أم أن في الأمر رائحة فساد، وهل سيؤدي ذلك إلى سيطرة الاتجاه المحافظ أم تتجه إلى التحديث في اتجاه الانطلاق؟

وكان منطقياً أن يمتد الهمس إلى المستقبل، فما أثر كل ذلك على بنية الكنيسة القبطية الداخلية، وهل سيتم إصلاحها أو تحديثها، وفي أي اتجاه، وهل ستنتقل العدوى إلى المؤسسات الدينية الأخرى في مصر، وهل سيقتصر

الأمر على الأمور التنظيمية والإدارية والمالية أي الداخلية، أم يمتد إلى التوجهات الدينية والمجتمعية ذاتها مثل دور الكنيسة في خدمة الأقباط والانفتاح لخدمة المجتمع، أو علاقة الكنيسة بالدولة وصولاً لعلاقة الأقباط بالمسلمين.

حدث منذ عامين أن شهدت مصر صداماً بين مسلمين وأقباط بمنطقة صنبو بأسيوط فانطلقت الصحف ووسائل الإعلام تبحث وتمحص لعلها تصل إلى الخلفية الفكرية والثقافية التي أوصلت لهذا الصدام الذي يشار إليه عادة بعبارة «الفتنة الطائفية» كنقيض «للوحدة الوطنية».

وكان أن سعى إليّ مراسل إحدى الصحف بالقاهرة وأجرى معي حديثاً نشر في تلك الصحيفة يوم الثلاثاء في الأول من أيلول (سبتمبر) عام 1992. وقد تسبب نشر هذا الحديث بمشاكل وصلت لحد الفرقة بيني وبين البابا شنودة، بعد ما كنت قريباً منه. فقد كان لي نصيب ضئيل في المفاوضات التي انتهت بعودة البابا من الدير إلى مسؤولياته في أوائل كانون الثاني (يناير) 1985 وظللت قريب الصلة به حتى أصر على أن أكون في مقدمة المحاورين الأقباط مع جماعة أخرى من المثقفين المسلمين كان من بينهم الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب السابق والدكتور صبحي عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى السابق.

وكانت تلك الدعوة موجهة وبمبادرة من وزير الأوقاف المصري الدكتور محمد علي محجوب لاستيعاب الجروح التي حدثت عقب صدام طائفي جاء في منطقة إمبابة في منتصف 1991.

وفي حواري مع «الحياة» جاء بعض العبارات التي استفزت البابا شنودة لأنها تتعلق بأهمية الديموقراطية داخل الكنيسة ومشاركة العلمانيين، ولا أجد بأساً من تكرار بعض مقتطفات منها:

- طوال تاريخ الأقباط كان التمثيل يتركز في طبقتي الباشوات الإقطاعيين والأفندية، وكان رجال الدين في كنفهم، فكنا نرى العمدة أو الصراف أو الرجل الثري في القرية ثم القسيس الذي يتبعه ويحصل منه على مرتب وبعض المكاييل من الغلة كل عام. وعلى مستوى المجلس الملي كنا نرى

قيادات كثيرة مثل بطرس باشا غالي (الجد الأكبر للدكتور بطرس غالي) واسكندر بك القصبجي والدكتور الجراح ابراهيم المنياوي باشا وأستاذ طب النساء الدكتور نجيب باشا محفوظ والمهندس الوزير يوسف سعد وغيرهم من الشخصيات الكبيرة التي تعطي وجوداً ورعاية للبطريرك.

- وعندما جاء جمال عبد الناصر وهاجرت كثرة من أثرياء الأقباط إلى أميركا وأوروبا وأستراليا، وأمم هو الحياة السياسية لصالح الضباط الأحرار الذين لم يكن بينهم قبطي واحد، أصبحت قيادة الأقباط ـ تلقائياً ـ للعمامة السوداء وأصبحت الكنيسة التنظيم الوحيد الذي يلوذ به الأقباط.
- وفي عهد الرئيس السادات سمح للإخوان والجماعات الإسلامية بالنشاط، فكان أن نشطت الكنيسة القبطية، وهكذا انعكس الوضع وأصبح كل وزير أو رجل أعمال أو عنصر برلماني حريصاً على أن تكون الكنيسة راضية عنه.

وفور أن قرأ البابا شنودة هذا الحديث أرسل إليّ غاضباً، وانقطعت صلتي به إلا في حضور إفطارات رمضان الشهيرة التي يقيمها، ولكن ظلت أخبار «البلاط البابوي» تقتحم عليّ خلوتي والتي صرفتني عن الاهتمام بالقضايا الداخلية للأقباط، ولكنها لم تمنعني من الدفاع عن الأقباط في المشاركة السياسية والثقافية، إلى أن جاءني أخيراً أحد الرهبان ـ وكان طالباً عندي في كلية الهندسة ـ جامعة عين شمس منذ نحو ربع قرن، وقد صار اسمه ـ بعد الرهبنة القس أغاثوث ـ وشكا لي من تصرفات البابا حياله. فبالرغم من أنه من الناحية الرسمية يعمل في سكرتارية البابا، لكنه غضب عليه وأوقفه عن الخدمة في إحدى كنائس منطقة مصر القديمة الأثرية، لأنه رغب في تطوير موقع الكنيسة وإبراز معالمها الأثرية على نفقة وزارة الثقافة المصرية، ولكنه لم يأخذ إذناً صريحاً من البابا فكان أن طرده من مسكنه الواقع ضمن الإطار الأكبر لإقامة البابا. ولا أود أن أسرد تفاصيل ما جرى، فقد نشر الجزء الظاهر منها على صفحات المجلات المصرية، ولكن المهم أن هذا الخلاف الداخلي البسيط جاء وكأنه زناد البندقية أو المدفع، فما أن اصطدم بالطلقة أو القذيفة حتى ظهرت له تداعيات هائلة، وفرقعات أوسع مدى مما تصوره البعض حتى

وصفت بأنها «أزمة» أو«صدام» وحتى «زلزال».

ويعود السبب إلى أن هناك مشاكل حقيقية تم غض الطرف عنها، ليس بسبب عدم وجود قنوات ديموقراطية داخل البنية التنظيمية للكنيسة كما سبق التلميح وحسب، وإنما أيضاً بسبب تغيرات اجتماعية واقتصادية ـ وحتى سياسية ـ ظهرت على الساحة المصرية والقبطية فضلاً عن الساحة العربية والعالمية نذكر بعضها:

1 ـ منذ حقبة عبد الناصر وحتى الآن هاجر آلاف الأقباط من مصر ـ لسبب أو لآخر ـ وتوسع نشاط الكنائس القبطية في المهجر بشكل لم يكن متصوراً، فهناك قائمة معلنة عن عدد الكنائس والأديرة والممتلكات في مواقع عديدة في كندا وأميركا ثم أوروبا وصولاً إلى استراليا، فضلاً عن أن الكنيسة القبطية قد صارت لها تنظيمات في دول عديدة في أفريقيا من أريتريا والحبشة شمالاً إلى كينيا وزيمبابوي وصولاً إلى جنوب أفريقيا، وهذه المجموعات البشرية لها تطلعات ديموقراطية متأثرة بالبيئة التي يعايشونها. وهكذا ـ وخلال الـ 23 سنة لقيادة البابا شنودة ومنذ ما لا يزيد على نصف قرن بات تنظيم الكنيسة القبطية تنظيماً عالمياً له امتداداته الواسعة في دول شتى في القارات كلها تقريباً.

غير أن التنظيم الداخلي للكنيسة المركزية في القاهرة لم يتغير كثيراً بل ظل كما كان مركزياً بالفعل. فمعظم الأمور لا بد أن تمر من خلال البابا ذاته وهو الأمر الذي أوجد تناقضاً بين الخارج المتفتح (الديموقراطي) والداخل المحدود المنضبط.

2 ـ تصادف أن رحل معظم المطارنة كبار السن إلى مناطق مختلفة تسمى أبرشيات وكان أن اختار البابا مكانهم أساقفة من الشبان، بعد أن اتخذ قرارات إدارية مقبولة بتقسيم الأبرشيات القديمة الكبيرة بحسب تقسيمات جغرافية أصغر لتواكب التوسع العمراني وزيادة النشاط الديني. فكان أن زاد بالفعل عدد أعضاء المجمع المقدس من نحو 25 أسقفاً إلى نحو 60 معظمهم من «أبناء» البابا شنودة وممن اختارهم من مدرسته الفكرية، فكان أن غضب «الحرس القديم» من الأساقفة

أو المطارنة القدامى وأوجد ذلك شرخاً بين الأجيال أو بين مدارس فكرية متباينة في طريقة إدارة الأمور في الكنيسة أو دورها في المجتمع وعلاقتها مع الدولة وغير ذلك من سياسات.

3 ـ كانت الثروة الرئيسية للكنيسة القبطية هي الأوقاف منذ عصور قديمة، معظمها أراض زراعية أو عقارات، ومع قوانين الإصلاح الزراعي التي أصدرها عبد الناصر سنة 1952 وما بعدها توزعت الأراضي الزراعية على مزارعيها من صغار الفلاحين فتآكلت ثروة الكنيسة. ولكن مع الانتشار والهجرة إلى خارج مصر، تدفقت الأموال على الكنيسة القبطية من أثرياء الأقباط الذين هاجروا وكوّنوا ثروات هائلة، علاوة على الهبات والمعونات من مجلس الكنائس العالمي أو الهيئات الدولية، ولم تعد الكنيسة في حاجة مادية إلى هبات ومنح ونذور أثرياء الأقباط الذين تآكلت ثرواتهم أيضاً بفعل قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم وأحياناً الحراسات، وقد أدى كل ذلك إلى اختلال التوازن الاقتصادي داخل المجتمع القبطي بين الأكليروس والشعب وأصبحت الغلبة والتفوق الاقتصادي للأكليروس بزعامة البابا وفقد المجلس الملي أهميته وفاعليته.

4 ـ قامت الحركة الوطنية عام 1919 بقيادة كبار ملاك الأراضي من المسلمين والأقباط ورفعوا شعارات تاريخية ـ لا زالت أصداؤها تتردد حتى الآن وإن كان لم يعد لديها البريق ذاته ـ وهي «الدين لله والوطن للجميع» ورسموا الصليب في حضن الهلال على أرضية خضراء لعَلَم حزب الوفد المصري ومنها صاغوا عبارة «عاش الهلال مع الصليب» وكان العصر الليبرالي بين عامي 1919 و1952 عصراً علمانياً إلى حد كبير ضمر فيه التعصّب كثيراً وكانت مصر خلاله مؤهلة لنهضة فكرية ومساواة بين الأقباط والمسلمين، وتبوأ الأقباط بالفعل مناصب قيادية تمثلت في وزارات سيادية مثل الخارجية والمال والحقانية ثم رئاسة مجلس الشعب فضلاً عن كل المواقع في إدارة الدولة والقضاء والجيش بشكل طبيعي وحسب الكفاءة. وكان حزب الوفد القيادة المعبّرة عن ضمير الأمة وعاش الأقباط أزهى عصورهم وعاش رجال الأكليروس في كنفهم، ولم نسمع عن خلافات تذكر داخل الكنيسة ـ وإن وجدت كانت كالهمس تمر دون أزمات فيما عدا

الهزات العنيفة المقرونة برحيل كل بطريرك إلى أن يصير اختيار آخر جديد.

ومع مقدم عبد الناصر تبوأ الضباط الأحرار المناصب القيادية في كل مكان، ولم يَعُدْ للأقباط موقع متقدم إلا وزير واحد احتل منصبه لحقبة طويلة هو الدكتور كمال رمزي استينو أستاذ الزراعة الذي عمل بهدوء في وزارة التموين لسنوات الثورة وكان ممثل الدولة غير المعلن في تناول قضايا الكنيسة وكان عاصر التغيرات في كرسي البطريركية ونقل السلطة عقب رحيل البابا كيرلس السادس ـ وكان رجلاً صالحاً له مكانة في قلوب الناس لروحانيته ـ، وحل محله البابا شنودة بشعبيته عام 1971، ولكن السادات غير اتجاه الريح وكانت سنوات حكمه مملوءة بالأحداث الطائفية. ومن واقع مخزون الخبرة التاريخية للأقباط فإنهم يتقوقعون أوقات الاضطهاد ويحتمون معنوياً وروحياً بالكنيسة، والتف الأقباط حول شخصية البابا شنودة حين دخل في صراع مع الدولة والذي انتهى بمقتل السادات عندما كان البابا محجوزاً في الدير، وصارع الأقباط كثيراً حتى عاد إلى منصبه عام 1985. ومع استمرار الأصولية الإسلامية كان رد الفعل الطبيعي مزيداً من التفاف الأقباط حول الكنيسة وكأنها أصولية من نوع خاص، فزادت شعبية البابا وأصبح الرمز دون منازع، وهو الأمر الذي فرض مناخاً لاديموقراطياً داخل الكنيسة، فأي صوت يعلو مخالفاً رأي البابا، مرفوض، فكان ذلك بداية لمسلسل العقوبات.

فما أن ضمرت موقتاً أحداث الإرهاب والتطرف في الأشهر الأخيرة حتى كان طبيعياً أن تبرز الصراعات الداخلية التي تراكمت وتمثلت في شكل انحرافات مالية أو عقوبات غير حكيمة أو قهر القدامى وظهرت كلها على السطح لأن الخطر الخارجي الذي كان الأسمنت وسبب الالتفاف حول الكنيسة قد خفت حدته.

5 ـ منذ أن احتدمت الصدامات في بولندا بين فاونسا مؤيداً من الكنيسة الكاثوليكية (وكانت بداية لمسلسل وصل إلى تفكك الاتحاد السوفياتي) ومنذ أن حصلت أزمة مالية واقتصادية في المنطقة واكبها ازدياد دور الإسلام عالمياً، ومنذ هزيمة حرب حزيران (يونيو) عام 1967 وبروز دور الصهيونية المرتكز على مفاهيم دينية، أصبح الدين بكل صوره عاملاً رئيسياً ومحركاً مهماً لهذه

المرحلة التاريخية. ويبدو أنه سيظل كذلك لفترة ليست قصيرة. ومن هنا كان الاهتمام بهذه الكنيسة العتيدة والعريقة والمسماة «قبط مصر» فلها تراثها ودورها في تشكيل العقيدة المسيحية في عصورها الأولى وهي منشئة لفكرة الرهبنة التي انتقلت إلى أوروبا.

وكما تفجر في أوروبا اهتمام بالمصريات القديمة وعصور الفراعنة، وكما اهتمت أوروبا وأميركا بالإسلام حتى صار لكل من المصريات القديمة والدراسات العربية الإسلامية معاهد وكراسي أستاذية في جامعات كثيرة، كذلك ظهر اهتمام بالدراسات القبطية حتى أصدرت جامعة سولت ليك في كولورادو بأميركا موسوعة القبطيات التي عكف عليها لمدة 30 عاماً الدكتور عزيز سوريال عطية، وكان مصري الأصل. وصار هناك اهتمام بـ «القبطيات» وقد أثر كل ذلك على التركيبة الداخلية للكنيسة، وبالفعل صارت الكنيسة مزاراً للعديد من الدارسين وصارت مشاكل الأقباط مطروحة عالمياً.

6 ـ مع ثورة المعلومات وانتشار وسائل الإعلام صارت الكرة الأرضية وكأنها قرية صغيرة، كما يقولون، وأصبح انتقال أخبار الجماعات البشرية ـ بمن فيها الأقباط ـ أمراً معتاداً، وقد وجدت وسائل الإعلام المصرية والعربية في الخلافات التي حصلت داخل الكنيسة القبطية أخيراً مادة جديدة وجيدة للنشر حتى أصبحت صورة البابا شنودة على أغلفة المجلات أحد أسباب رواجها في مصر على الأقل، وتبارت الصحف في معرفة ما جرى وما سيجري، وكان السائد ـ ولقرون طويلة ـ أن جماعة الأقباط قوم طيبون «لا يُسمع لهم حس ولا خبر» وأنهم في الأغلب الأعم يتمتعون بقيم وسلوكيات عالية، حتى أنه عندما قام أخيراً أحد العمال الأقباط بقتل الفنانة وداد حمدي، أو عندما قام مليونير قبطي بتهريب أمواله للخارج، ضرب الناس كفاً على كف وتساءلوا ماذا جرى للأقباط.

وبالسذاجة ذاتها تصور الأقباط أن الخلافات بين رجال الأكليروس أمر مشين ما كان ينبغي أن يحدث إذ لم تكن له مقدمات، ولا توجد قنوات إعلامية مثل المجلات المتخصصة داخل تنظيمات الأقباط تعبر عن الخلاف الموضوعي

في وجهات النظر. فالبابا يصدر نشرة باسم «الكرازة» وكأنها نشرة رسمية داخلية تعرض أخباره: مقابلاته وآراءه هو ومريديه، غير أن الكواليس الداخلية تدرك أن هناك مدارس فكرية تختلف موضوعياً مع البابا ممثَّلةً في شخص راهب مشهور في رهبانيته وكان يعمل صيدلياً، وكان هو الذي دعا نظير جيد (هذا هو اسم البابا شنودة قبل الرهبنة) للترهُّب، وآزره لتولّي كرسي البابوية، وله دير خاص به في منطقة وادي النطرون مستقل وبعيد نسبياً عن الأديرة التي تقع تحت نفوذ البابا، واسم الدير هو دير أبو مقار واسم الراهب متى المسكين وللدير شهرة خاصة في غزو الصحراء ويستخدم أساليب الهندسة الوراثية في إنتاج أحسن الفواكه. يرى متى المسكين أن الدين قضية شخصية وعلاقة بين الإنسان والسماء، وله مؤلفات روحانية ولاهوتية مشهورة توزع بين الأقباط بسرية بعيداً عن أعين رجال البابا شنودة والذي سيطر على الكنيسة ديناً ومجتمعاً، متأثراً بالمناخ العام السائد في المنطقة.

ثم هناك أسقف البحث العلمي وهو راهب نذر نفسه للدراسة والبحث والتأليف وكان أستاذاً لعلم اللاهوت في المدرسة الأكليركية واسمه قبل الرهبنة وهيب عطا الله حصل على الدكتوراه في اللغويات من جامعة مانشستر بأنكلترا قبل أن يصبح أسقفاً في عهد الأنبا كيرلس وتغير اسمه ليكون الأنبا أغريغوريوس وكان مدرساً للطالب نظير جيد في شبابه بمدارس حي شبرا. ولكن البابا شنودة عندما أصبح في المواقع الأولى للكنيسة منع الأنبا أغريغوريوس من عقد اجتماعات أو إلقاء عظات، ويعيش الرجل الآن سنوات شيخوخته معزولاً في غرفة أو قلاية بالكلية الأكليركية قانعاً بأن يكتب مقالاً أسبوعياً في جريدة «الأقباط».

ومن هنا وبالمفهوم المعاصر للديموقراطية تم قفل أبواب وقنوات الصراع الفكري الصحي وهو أمر وارد في أي مجتمع إنساني فكان أن تحولت «الموضوعية» إلى «الذاتية» ومن هنا تفجر الصراع مع واقعة الراهب أغاثوث تنفيساً لكبت داخلي طويل. . . !

7 ـ إذا كانت كل هذه الأسباب والظروف شارحة لملابسات «موضوعية» فإن

هناك ولا شك عنصراً «ذاتياً» وهو شخصية البابا شنودة نفسه، لما عرف عنه من القبول العام لدى كل من العامة والخاصة، وهو نموذج لما يعرف بـ «الشخصية الكاريزمية». فله مواهب ومقومات كثيرة، فهو مفكر وكاتب وشاعر وأديب، أي أنه من حملة القلم وعلى مستوى رفيع وله مؤلفاته الدينية والتاريخية والنفسية واللاهوتية، وتتم المقارنة بينه وبين البطاركة السابقين حيث كان علمهم محدوداً وثقافتهم خارج النطاق الديني شبه معدومة، وكانوا يقرأون الخطب والعظات التي يكتبها أو يعدها لهم آخرون، ويستمدون نفوذهم الروحي من كونهم أهل بركة ورجال صلاة وتقشف.

والبابا شنودة له قدرات خطابية هائلة، فهو يرتجل عظاته العامة وله اجتماع أسبوعي حريص عليه منذ أن كان أسقفاً عاماً في الستينات يحضره عدة آلاف من الشباب، ولكنه فوق ذلك وقبله متحدث لبق في مقابلاته الخاصة يتنقل مثل الفراشة من موضوع إلى آخر، ثم هو «ابن نكتة» لا يجعل أي مناسبة تمر دون استعراض قدراته البلاغية في التشبيه والجناس وغيرها، ويقص عليك إحدى النوادر عن جحا أو عن رجل صعيدي أو يسترسل في قصيدة من الشعر الجاهلي أو العباسي أو الحديث. وأذكر يوم أن رغب الأستاذ محمد حسنين هيكل في زيارته عقب عودته من الدير عام 1985، وكان أن طلب مني الأستاذ هيكل ترتيب لقاء مع البابا، وكنا نحن الثلاثة نتحاور حول شخصية السادات، وكم سعدت بما قاله كل منهما من قصص ونوادر وهم يقلدون صوته وطريقته في سحب النَّفَس من «البيبه» وكانت الكلمات ونبرات الصوت والتعبير على الوجه بالنسبة لي متعة ما بعدها متعة.

ولا أود أن أسترسل في التحليل والأسباب والمسببات، فهذا اجتهاد طريف لا يخلو من معلومات.

ولكن السؤال المهم هو: إلى أين تتجه الكنيسة القبطية؟ خصوصاً أن البابا قد تجاوز السبعين ويشكو من بعض المتاعب الصحية وعليه مسؤوليات هائلة هنا ـ في مصر وفي دول وقارات عديدة.

ومعظم من يعرفون البابا عن قرب يصرون على أن هذه الأزمة سوف تنتهي مثل سابقاتها وأن شخصية البابا ليست من النوع المرن الذي يستفيد من الأزمات ويحللها لكي يغير الأوضاع. وربما كان هذا هو الاحتمال الأكبر.

غير أني بطبيعتي العلمية التحليلية المتفائلة، أعتقد أن الكنيسة القبطية ـ موضوعياً ـ لن تستطيع أن تتجنب مزيداً من الأزمات إذا استمرت بالهياكل والتنظيمات الإدارية الحالية ذاتها فهي تعتمد على تقاليد موروثة قد تميل إلى السذاجة والبدائية أكثر من كونها تنظيمات حديثة تواجه العصر، لأنها مبنية على الأمانة المطلقة وعدم الكذب وما أشبه، أي على أخلاقيات مثالية غير موجودة بالفعل.

وستفصح الأشهر القليلة المقبلة عمّا إذا كانت الكنيسة القبطية ستستمر على النهج القديم المحافظ ذاته وعندئذ ستتوقع مزيداً من الأزمات الداخلية، أم أنها ستبدأ في خطة إصلاحية تحديثية بتجديد هياكلها التنظيمية، عندئذ تواجه الحياة العصرية ويزداد نشاطها وفاعليتها.